

المعتبر في شرح المختصر

[235] صلى الله عليه وآله انه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ،
وأما حجتهم فقد سلف بيانها والجواب عنها ، وإذا سقط التحريم ثبتت الكراهية باتفاق
الباقيين. مسألة: وإذا انقطع دمها حل وطؤها ، لكن يكره قبل الغسل ، وهو مذهب الثلاثة
وأتباعهم ، وقال أبو جعفر بن بابويه في كتابه: ولا يجوز مجامعة المرأة في حيضها لقوله
تعالى: * (ولا تقربوهن حتى يطهرن) * (1) يعنى بذلك: الغسل من الحيض ، وقال أبو حنيفة: ان
انقطع العشر حل الوطئ ، وان انقطع قبل العشر لم يحل الا بعد أن تفعل ما ينافي الحيض من
غسل أو تيمم ، وأطلق الشافعي التحريم ما لم تغتسل. لنا مقتضى الدليل الحل فيجب التمسك
به ، أما ان مقتضى الدليل الحل فلوجهين ، أحدهما: قوله تعالى: * (والذين هم لفروجهم
حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) * (2) وأما ثانياً: فلقوله
تعالى: * (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) * (3) والمنع
متعلق به فمع زواله يثبت الحل. وقوله تعالى: * (ولا تقربوهن حتى يطهرن) * (4) على قراءة
التخفيف وهو يدل على أن الغاية انقطاع الدم ، يقال: طهرت المرأة إذا انقطع حيضها ، ولو
قيل: وقد قرء بالتضعيف في يطهرن ، قلنا: فيجب أن يحمل على الاستحباب توفيقاً بين
القرائتين ودفعاً للثاني ، ولا يقال: ويلزم من قوله تعالى: فإذا تطهرن اشتراط التطهير وهو
الغسل فيكون اباحة الوطئ حينئذ مشروطة بالشرطين: انقطاع الدم ، والغسل ، لانا نمنع أن
يكون المراد بالتطهر الغسل ، بل ما المانع أن يراد بيطهرن طهرن ، كما يقال قطعت الحبل
فتقطع ، وكسرت الكوز فتكسر. _____ (1) و (3) و (4)
البقرة: 222. (2) المؤمنون: 5 - 6. _____